

الصُّبْحُ السَّافِلُ

فِي  
تَحْقِيقِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

لِلْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّيِّدِ الْحَسَنِيِّ

عالم الكتب



الصَّوْمُ السَّافِلُ  
فِي  
تَحْقِيقِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ



بيروت - المزرعة بناية لايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣  
تلفون : ٣٠٦٦٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - بريقياً : نابعليكى - تلکس : ٢٣٣٩٠

الصُّبْحُ السَّافِرُ

فِي  
تَحْقِيقِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

لِلْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّهِبِ الْحَسَنِيِّ

عالم الكتب

الطبعة الثانية  
فيها زيادات مهمة  
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

قال الصحاب وتابعون جميعهم  
بوجوب إتمام المسافر إن نوى  
فمن ادعى قولا سوى ذا نابذا  
ويجوز تقليد مجتهد أبى  
ووجوب إتمام المسافر سنة  
وكذا الأئمة كابرا عن كابر  
خلف المتم ولم يكن بمسافر  
قول الصحابة من خلال ظاهر  
قول الشذون وقول رأس عاثر  
ثبت بتعليم النبي الطاهر





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مظهر الحق وإن حاول إخفاءه متعنت عاند، وناصر أهله، وإن عارضهم مبطل حاقد، أحمده وأشهد ألا إله إلا هو الأحد الواحد، المنزه عن الولد والوالد، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله نبي الرحمة وهادي الأمة والمخصوص بالعصمة، صلى الله عليه صلاة لا ينقطع أمدها ولا يبلى جديدها وسلم تسليمها كثيراً إلى يوم الدين، ورضي الله عن آلِهِ وصحابته والتابعين.

أما بعد فإنني كنت ألفت جزءاً سمتيه، الرأي القويم في وجوب إتمام المسافر خلف المقيم، وكان تأليفي إياه إجابة لرغبة الطلبة الذين يحضرون علي علم الأصول فاستحسنه كل من رآه من أهل العلم، وأعجبوا بما فيه من تحقيق المسائل وتبيين الدلائل. مع تمييز صحيح القول من فاسده، وقوي الرأي من ضعيفه داخل القواعد الحديثة والأصولية، وبعثت به إلى مصر وسوريا، فجاءني خطاب من أحد علماء مصر، وهو الشيخ محمد عايش عبيد الشافعي المدرس، يقول فيه:

« لقد وصلتني الهدية القيمة، ألا وهي آخر ما خطه قلمك الذكي وأنتجه فكرك النابه، ولقد تصفحت هذه الرسالة «الرأي القومي» وأخذت أقرأ الصفحة أكثر من مرة - أي والله - بحيث أنني لم أستطع إتمامه حتى الآن ولولا أنني قلبت صفحاته لمجرد الاستطلاع العابر، فإذا بي أجذك قد لخصت الرسالة في سطور، وهذا منهج جديد في التأليف، يعطي الكتاب قيمة أخرى .

ولقد رأيتك في هذه الرسالة الصغيرة الكبيرة، عملاقاً تقف على قدم المساواة مع كبار المجتهدين من الفقهاء كابن القيم وأقرانه .

هذا ولأول مرة في تاريخ إطلاعي، أتذوق أسلوب الجدل بل وأحبه، وأذكر بأنني أحببت هذا الأسلوب الجدلي من خلال قراءتي لكتاب « قصص الأنبياء » للنجار، والجدل بينه وبين أعضاء اللجنة الناقدة للكتاب بيد أن أسلوب الجدل في رسالتنا، يمتاز بالعفة والنزاهة، والبعد عن فاحش القول . وهو ما أشرت إليه في قصيدتك التي قدمت بها للرسالة . فهنئاً لك بنعمة الله إليك وعليك وهنيئاً لنا بك وسأعطي الكتاب لأصدقائي يقرأونه إن شاء الله اهـ» .

؟ وجاء في خطاب من العالم السوري الشيخ محمد عوامة الحنفي المدرس أيضاً يقول فيه :

« وصلتني سيدي هداياكم الكريمة، «الرأي القويم» أولاً وبعد يومين « الرؤيا في القرآن والسنة » فشكر الله لكم، وأثابكم الخير

العميم، في الدارين، على تحقيقاتكم الفذة الحديثية الفقهية  
الأصولية. وأن القارئ ليتنقل في رياض العلم وجنان التحقيق  
اهـ.

ثم ألفت هذا الجزء الذي سميته ( الصبح السافر في تحقيق  
صلاة المسافر) فيه فوائد وتحقيقات زائدة على الرأي القويم وبالله  
أستعين.



## مسألة

صلاة السفر ركعتان ، مقصورتان من أربع ركعات . والدليل على ذلك أمور :

أحدها : قول الله تعالى ، ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ .

روى ابن جرير من طريق أبي روق عن أبي أيوب عن علي عليه السلام قال : سأل قوم من بني النجار رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله إنا نضرب في الأرض ، فكيف نصلي ؟ فأنزل الله ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ فلما كان بعد ذلك بحول ، غزا النبي ﷺ فصلى الظهر . . فقال المشركون : لقد أمكنكم محمد وأصحابه ، من ظهورهم ، هلا شددتم عليهم ؟ فقال قائل منهم : إن لهم مثلها في أثرها ؛ فأنزل الله تبارك وتعالى بين الصلاتين : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إلى قوله ، ﴿ عَذَاباً مُهِيناً ﴾ فنزلت صلاة الخوف .

والغزوة التي نزلت فيها صلاة الخوف غزوة عسفان .  
أخرج أحمد وعبد الرزاق وأبو داود والنسائي عن أبي عياش

الزرقى قال: كنا مع رسول الله ﷺ بعسفان، فاستقبلنا المشركون عليهم خالد بن الوليد، وهم بيننا وبين القبلة، فصلى بنا النبي ﷺ وسلم الظهر، فقالوا: قد كانوا على حال، لو أصبنا غرتهم ثم قالوا: يأتي عليهم الآن صلاة هي أحب إليهم من أبنائهم وأنفسهم فنزل جبريل بهذه الآيات بين الظهر والعصر ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ وذكر الحديث في صلاة الخوف صححه ابن حبان والحاكم.

وهذه أول صلاة خوف صلاها رسول الله ﷺ.

نزلت الآية في صلاة السفر، كما مر في سبب نزولها، وهي صريحة في أن صلاة السفر مقصورة، وليست أصلاً بنفسها، ونزول آخر الآية بعد ذلك في صلاة الخوف، لبيان أن الحكم في الحالين، واحد، وأن عروض الخوف في السفر يؤكد القصر ولا يبطله، وهذا هو المعهود في أسباب النزول، وهو الموافق لقاعدة ورود البيان عند الحاجة، حصل السؤال عن صلاة السفر، فنزل أول الآية جواباً وبياناً، ثم احتج إلى معرفة صلاة الخوف فنزل آخر الآية معرفاً ومفصلاً.

ونظير هذا ما ثبت في الصحيحين عن سهل بن سعد قال: أنزلت ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ ولم ينزل (من الفجر) فكان رجال إذا أرادوا الصوم، ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود، ولم يزل يأكل

حتى يتبين له رؤيتهما فأنزل الله بعد ﴿من الفجر﴾ فعلموا أنه إنما يعني الليل والنهار، قال القرطبي: وقد قيل إنه كان بين نزولهما عام كامل نقله الحافظ في الفتح.

ولهذا نظائر في آيات أخرى، تعرف من أسباب النزول.

وقال الحافظ السيوطي في الالتقان: في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ الآية، فإن ظاهرها يقتضي أن القصر مشروط بالخوف وأنه لا قصر مع الأمن، وقد قال به لظاهر الآية جماعة منهم عائشة.

لكن بين سبب النزول أن هذا من الموصول المفصول فأخرج ابن جرير من حديث علي قال: سأل قوم من بني النجار رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إنا نضرب في الأرض فكيف نصلي؟ وذكر الحديث كما سبق، وقال: فتبين بهذا الحديث أن قوله ﴿إن خفتهم﴾ شرط فيما بعده، وهو صلاة الخوف، لا صلاة السفر، وقد قال ابن جرير هذا تأويل في الآية حسن لو لم يكن في الآية إذا، قال ابن الفرس: ويصح مع إذا يجعل الواو زائدة قلت: ويكون من اعتراض الشرط على الشرط وأحسن منه أن تجعل إذا زائدة على قول من يميز زيادتها اهـ.

قلت: جاءت الواو زائدة في قوله تعالى: ﴿وتلة للجبين﴾، وذكر الخازن نحو ما ذكره السيوطي، وقال: ومثل هذا في القرآن

كثير، يجيء الخبر بتمامه، ثم ينسف عليه خبر آخر، هو في الظاهر كالم متصل به، وهو منفصل عنه اهـ.

وقال زين الدين ابن المنير: الشرط إذا خرج مخرج التعليم لا يكون له مفهوم. كالخوف في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ اهـ..

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: معنى قوله تعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ﴾ أي سافرتم، ومفهومه أن القصر يختص بالسفر، وهو كذلك وأما قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ فمفهومه اختصاص القصر بالخوف أيضاً، وقد سأل يعلى بن أمية الصحابي عمر بن الخطاب عن ذلك؟ فذكر أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال: «صدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته». أخرجه مسلم. فثبت القصر في الأمن ببيان السنة، واختلف في صلاة الخوف في الحضر، فمنعها ابن الماجشون، أخذاً بالمفهوم أيضاً وأجازها الباقر اهـ.

قلت: سبب نزول الآية، بين أنها نزلت في صلاة السفر، وإضافة الخوف إليه، لا يغير دلالتها على المطلوب، وهو أن صلاة السفر مقصورة، سواء اعتبرنا الخوف شرطاً فيها أم لم نعتبره.

وقصر الصلاة نقص من عددها كما قال أهل اللغة.

وثبت في الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ صلى إحدى صلاتي العشي، الظهر أو العصر، وسلم من اثنتين، فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول؟ قال: «لم أنس ولم



تقصر، وهو صريح في أن القصر، نقص من عدد الصلاة.

ورخص الشارع للمريض أن يصلي قاعداً أو مضطجعا وعلى جنبه، يومي بالركوع والسجود حسب استطاعته، ولم يسم صلاته صلاة قصر، ولا قال: إن الله وضع عن المريض بعض الصلاة، فدل على أن القصر في عرف الشرع نقص من عدد الصلاة كما هو في اللغة كذلك.

وتقسيم ابن القيم قصر الصلاة إلى نوعين، قصر في العدد كصلاة السفر في الأمن، وقصر في الأركان، كصلاة الخوف ومحاولته إدخال النوعين في الآية السابقة، مردود بما تقدم أن القصر في عرف الشرع، ليس إلا نقص العدد. والآية المذكورة، ليس فيها إلا ذلك.

أما صلاة المسابقة، أو شدة الخوف التي يصلّيها الخائف، راكباً أو راجلاً يومئ بالركوع والسجود فهي مذكورة في سورة البقرة بعنوان الخوف.

قال الله تعالى ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا فإذا أمتم فادكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون﴾.

واستحسن الشوكاني لكلام ابن القيم ذهول منه عما بيناه، والحاصل أن الشارع جعل لكل صلاة، عنواناً يخصها، فعنون صلاتي المرض والخوف باسمهما، وخص القصر بصلاة السفر،

وابن القيم اعترف بأن تخفيف الأركان في الصلاة نوع قصر وليس بالقصر المطلق في الآية اهـ. أي لأن القصر المطلق نقص من عدد ركعات الصلاة، وهذا مما اتفق فيه عرف الشرع مع الوضع اللغوي.

ثانيها - ما رواه أحمد ومسلم والأربعة عن يعلى بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا﴾ فقد أمن الناس؟ قال: عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال: «صدق تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته».

في الحديث دلالة لقولنا من جهتين:

إحداهما - إن القصر في الآية معناه نقص من عدد الصلاة، ودلالته على ذلك صريحة، لا تحتل تكلف ابن القيم، ولا تلاعب المبتدع.

والأخرى: إن الأصل في صلاة المسافر هو الإتمام، ولو كان فرضه ركعتين ابتداء لما عجب عمر ويعلى من القصر في السفر مع الأمن

ثالثهما - ما رواه أحمد والأربعة عن أنس بن مالك الكعبي قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، حسنه الترمذي قال: وفي الباب عن أبي أمية.

قلت: حديث أبي أمية، رواه النسائي من طريق يحيى بن أبي

كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عمرو بن أمية  
أن رسول الله ﷺ قال له : « أن الله وضع عن المسافر الصيام ونصف  
الصلاة » ، إسناده صحيح .

طريق آخر - قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثنا موسى بن  
إسماعيل عن أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن  
أبي أمية الضمري أنه قدم على رسول الله ﷺ فقال له رسول  
الله ﷺ « ألا تنتظر الغداء؟ » فقال : إني صائم ، فقال رسول  
الله ﷺ : « إن الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » ، إسناده  
صحيح أيضاً ورواه الدارمي والطحاوي .

حديث آخر - روى الطبراني عن زرارة بن أوفى ( صحابي )  
عن رجل منهم : أنه دخل على رسول الله ﷺ وهو يأكل فقال :  
« هلم » فقال : إني ، صائم ، فقال « هلم أحدثك إن الله وضع عن  
المسافر الصيام وشطر الصلاة » .

فهذه ثلاثة أحاديث ، تصرح بأن صلاة المسافر مقصورة من  
أربع ركعات لأن معنى « وضع شطر الصلاة ، حط نصفها ، بعد أن  
كان إتمامها واجباً عليه .

وهذه حقيقة الوضع في اللغة يقال : وضع الحمل عن الدابة إذا  
حطه عنها وفي الحديث ، من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في  
ظله أي حط عنه بعض دينه .

أما حمل ، « وضع شطر الصلاة » على معنى رفعه ابتداء كما قال

بعض الحنفية، فيبطله أنه معنى مجازي، لا قرينة تدل عليه، كيف  
وذكر الصوم يؤيد الحقيقة؟! ولا يصح الجمع بين المعنيين في  
الحديث لوجهين:

- ١ - امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز، لتنافيهما .
- ٢ - أن فعل « وضع » في الحديث مثبت، والفعل المثبت لا  
يعم حسبها تقرر في علم الأصول.

## فرضت الصلاة أربعاً لا اثنتين

أفادت الآية والأحاديث التي أوردتها، أن صلاة السفر مقصورة، ومعنى ذلك: أن الصلاة فرضت في الأصل أربع ركعات ثم وضع منها ركعتان لعذر السفر.

وهذه أحاديث تصرح بهذا المعنى تصريحاً يدفع الاحتمال والتأويل:

١ - روى إسحاف بن راهوية في مسنده بإسناد على شرط الشيخين من طريق أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبي مسعود الأنصاري قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: قم فصل، وذلك له لوك الشمس حين مالت فقام رسول الله ﷺ فصل الظهر أربعاً، فأتاه حين كان ظله مثله، فقال: قم فصل، فقام فصل العصر أربعاً، ثم أتاه حين غربت الشمس، فقال: قم فصل. فقام فصل المغرب ثلاثاً، ثم أتاه حين غاب الشفق فقال: قم فصل. فقام فصل العشاء أربعاً؛ ثم أتاه حين برق الفجر. فقال: قم فصل، فقام فصل الصبح ركعتين، ثم أتاه من الغد، حين كان ظله مثله فقال: قم فصل، فقام فصل الظهر أربعاً. ثم أتاه حين كان ظله

مثليه ، فقال : قم فصل ، فقام فصلى العصر أربعاً ، ثم أتاه للوقت الأول حين غربت الشمس ، فقال : قم فصل ، فصلى المغرب ثلاثاً ، ثم أتاه بعدما غاب الشفق وأظلم ، فقال : قم فصل ، فقام فصلى العشاء أربعاً ، ثم أتاه حين طلع الفجر وأسفر ، فقال : قم فصل ، فصل الصبح ركعتين .

ورواه البيهقي في المعرفة من طريق أيوب بن عتبة قاضي اليمامة حدثنا أبو بكر بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير عن ابن أبي مسعود الأنصاري عن أبيه .

ورواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ، وصرح في روايته باسم بشير بن أبي مسعود .

وبشير ، قال عنه الحافظ ابن حجر : تابعي جليل ، يعد في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي ﷺ ورآه . فالحديث بمجموع الطريقين صحيح .

٢ - روى الدارقطني في سننه عن أنس أن جبريل أتى النبي ﷺ بمكة حين زالت الشمس ، فأمره أن يؤذن للناس بالصلاة ، حين فرضت عليهم ، فقام جبريل أمام النبي ﷺ وقام الناس خلف النبي ﷺ فصلى أربع ركعات لا يجهر فيها بالقراءة ، يأتى المسلمون برسول الله ﷺ ويأتى رسول الله ﷺ بجبريل ، ثم أمهل حتى دخل وقت العصر ، فصلى بهم أربع ركعات لا يجهر فيها بالقراءة ، يأتى المسلمون برسول الله ﷺ ويأتى رسول الله ﷺ بجبريل ، ثم أمهل

حتى وجبت الشمس ، فصلى بهم ثلاث ركعات ، يجهر في ركعتين بالقراءة ولا يجهر في الثالثة : ثم أمهل حتى إذا ذهب ثلث الليل ، صلى بهم أربع ركعات ، يجهر في الأوليين بالقراءة ، ولا يجهر في الآخرين بها ، ثم أمهل حتى إذا طلع الفجر ، صلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة .

في إسناده مجهولان :

٣ - قال أبو داود في المراسيل : حدثنا ابن المثلث ثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن الحسن به ، مرسل صحيح الإسناد وهو مع حديث أنس حجة ، كما تقرر في علم الحديث والأصول .

٤ - روى عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريح قال : قال نافع بن جبير وغيره : لما أصبح النبي ﷺ من ليلته التي أسري به لم يره إلا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، فلذلك سميت الأولى قام فصاح بأصحابه : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى جبريل بالنبي ﷺ وصلى رسول الله ﷺ بالناس طول الركعتين الأوليين وقصر الباقيتين ، ثم سلم جبريل على النبي ﷺ ، وسلم النبي ﷺ على الناس . ثم نزل في العصر على مثله ثم نزل في أول الليل ، فصاح : الصلاة جامعة ، فصلى جبريل للنبي ﷺ وصلى النبي ﷺ للناس ، طول في الأوليين وقصر في الثالثة ثم سلم جبريل على النبي ﷺ وسلم النبي ﷺ على الناس . ثم لما ذهب ثلث الليل نزل فصاح بالناس : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى جبريل

للنبي ﷺ ، وصلى النبي ﷺ للناس ، فقرأ في الأولين ، فطول وجهر وقصر في الباقيتين ، ثم سلم جبريل على النبي ﷺ ، وسلم النبي ﷺ على الناس ، ثم لما طلع الفجر ، صبح جبريل فصاح بالناس : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى جبريل للنبي ﷺ ، وصلى النبي ﷺ للناس فقرأ فيها فجهر وطول ورفع صوته ثم سلم جبريل على النبي ﷺ ، وسلم النبي ﷺ على الناس ، إسناده صحيح .

٥ - روى عبد الرزاق في المصنف عن ابن التيمي ( هو معتمر بن سليمان ) عن قرة بن خالد ، قال : سمعت الحسن يقول : « أقم الصلاة في النهار حتى ختم الآية ، قال : فكانت أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ الظهر ، فأتاه جبريل فقال : ﴿ إنا نحن الصافون ، وإنا نحن المسبحون ﴾ ، فقام جبريل ورسول الله ﷺ خلفه ، ثم الناس خلف رسول الله ﷺ قال : فصلى بهم الظهر أربعاً حتى إذا كان العصر قام جبريل ، ففعل مثلها ، ثم جاء جبريل حين غابت الشمس فصلى بهم ثلاثاً يقرأ في الركعتين الأولين ، يجهر فيهما ، ولم يسمع في الثالثة ، قال الحسن : وهي وتر صلاة النهار قال : حتى إذا كان عند العشاء وغاب الشفق واعتم ، جاء جبريل فقام بين يديه ، فصلى بالناس أربع ركعات يجهر بالقراءة في الركعتين حتى إذا أصبح من ليلته ، فصلى به الناس معه ، كنحو ما فعل فصلى بهم ركعتين ، يقرأ فيهما ويطول القراءة ، فلم يمض النبي ﷺ حتى حد للناس صلاتهم ، ثم ذكر الحسن



الجمعة قال : فصلى بهم ركعتين ووضع عنهم ركعتين ، لاجتماع الناس يومئذ ، وللخطبة . إسناده صحيح أيضاً .

## مسألة

قول عائشة رضي الله عنها ؛ فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وأتمت صلاة الحضر ، لا يصلح لمعارضة الأدلة المذكورة ، ولا يمكن أن يقف معها على قدم المساواة ، لرجحانها عليه من وجوه :

الأول - أنه موقوف عليها كما قال الخطابي وإمام الحرمين وغلط من جعله في حكم المرفوع .

الثاني - أنه شاذ والشاذ من قبيل الضعيف .

ووجه شدوده ، أنه أفاد أن صلاة السفر أصل ، وأن صلاة الحضر مزيدة وهذا يخالف لنص القرآن ، ﴿ أن تقصروا من الصلاة ﴾ ، ولإجماع المسلمين في تسمية صلاة السفر مقصورة .

الثالث - إنه يخالف لصريح قول النبي ﷺ : « إن الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » .

الرابع - أن حديث إمامة جبريل عليه السلام ، صرح بأن النبي ﷺ صلى صبيحة ليلة الإسراء خمس صلوات في أوقاتها ، بركعاتها المعهودة ، مع بيان ما يجهر وما يسر منها ، وأنه نودي لها

بكلمة : الصلاة جامعة ، وأنه ختمها بالسلام على الناس ، لأنه لم يكن شرع التشهد والسلام إذ ذاك كما لم يشرع الأذان ، وهذا تفصيل واضح بين ، فوجب تقديمه على قول عائشة الشاذ المجمل غير المبين .

الخامس - أن حديث إمامة جبريل عليه السلام ، موافق للآية ، وقول عائشة مخالف لها ، قال العلامة النيسابوري في تفسيره : وخبر عائشة لا تعاضده الآية لأن تقرير الصلاة على ركعتين لا يطلق عليه لفظ القصر اهـ . والمقرر في علم الأصول أن الخبر الموافق للآية يقدم على مخالفها .

السادس - أن حديث إمامة جبريل ، مفسر لقول النبي ﷺ : «إن الله وضع عن المسافر الصوم ونصف الصلاة» ، وقول عائشة معارض له ، والمفسر للحديث مقدم على المعارض له .

السابع - أن حديث إمامة جبريل . صرح بأن وقت بدء الصلاة أربع ركعات كان صبيحة ليلة الإسراء وقول عائشة لم يبين متى فرضت الصلاة ركعتين؟ فيحتمل أن يكون مرادها فرض الصلاة قبل الإسراء حيث كان النبي ﷺ يصلي ركعتين صباحاً ومثلها مساءً ، ولا شك أن الصريح مقدم على المحتمل بلا نزاع .

الثامن - أن قول عائشة لم يصرح بأن النبي ﷺ صلى الصلوات الخمس بعد فرضيتها ، فيجوز أن يكون الله تعالى حين فرض عليه خمسين صلاة ، فرضها ركعتين ركعتين وراجعه في تخفيفها ، فحطها

إلى خمس وكملها أربعاً، وهذا احتمال قريب ووجيه، وإن كنت  
لست في حاجة إلى تأويل قولها وتوجيهه، لشذوذه وضعفه.

التاسع - أن قول عائشة يخالف لما عرف بالتواتر، أن الصلاة  
فرضت ليلة الإسراء، ونزل جبريل صبيحة تلك الليلة، ببيان  
ركعاتها وأوقاتها، ولم يثبت أن فرضمتها تكررت مرة أخرى.

العاشر - أن أهل التفسير والمغازي والمسير وأسباب النزول  
تبعوا ما شرع من الأحكام بعد الهجرة كصوم عاشوراء ورمضان  
والحج والتيمم والقبلة وصلاة السفر والخوف والكفارات والحدود  
والطلاق والخلع والايلاء والظهار واللعان والرضاع والجهاد وغير  
ذلك، ورتبوه حسب وروده من بدء الهجرة إلى وفاة النبي ﷺ ولم  
يأت في شيء من الطرق التي استندوا إليها صحيحها وضعيفها أن  
الصلاة كانت اثنتين، ثم فرضت بعد الهجرة أربعاً إلا أن  
السمهودي في وفاء الوفاء قال في حوادث السنة الأولى من الهجرة ما  
نصه: ثم زيد في صلاة الحضر ركعتين بعد مقدمه المدينة بشهر،  
قلت: قال السهيلي: إن ذلك كان بعد الهجرة بعام أو نحوه والذي  
عليه الأكثر أن الصلاة نزلت بتمامها من بدء الإسراء اهـ.

وقال الطبري في تاريخه: وفي هذه السنة يعني السنة الأولى زيد  
في صلاة الحضر - فيما قيل - ركعتان، وكانت صلاة الحضر والسفر  
ركعتين، وذلك بعد مقدم النبي ﷺ المدينة بشهر في ربيع الآخر

لمضي ثنتي عشرة ليلة منه ، وزعم الواقدي أنه لا خلاف بين أهل الحجاز فيه اهـ .

قلت : أشار الطبري إلى تضعيف هذا النقل بعبارة ( فيما قيل ) والواقع أنه نقل ضعيف بل باطل ، ولو حصل هذا لنقله الصحابة الذين نقلوا المضمنة والاستشاق والسواك والمسح على الخفين ، مع أن الصلاة أهم منه ، بل هي أهم أركان الدين بعد الشهادتين وقد نقلوا قصرها في السفر كما نقلوا فروضها وسننها وشروطها ، فكيف غفلوا عن نقل زيادة ركعتين فيها وتفرد به الواقدي وهو موصوف بالكذب عند المحدثين ؟

الحادي عشر - تقدم في سبب نزول قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ أن قوماً من بني النجار قالوا : ( يا رسول الله ، إنا نضرب في الأرض فكيف نصلي ) ؟ وهذا يفيد أن الصلاة كانت أربعاً فطلبوا التخفيف .

الثاني عشر - أن النبي ﷺ صلى الظهر أربع ركعات وهو مسافر بعسفان وسيأتي تخريج هذا الحديث بحول الله تعالى .

الثالث عشر - نقل الباجي عن بعض العلماء قال : رواية عائشة اضطربت في الحج والرضاع وصلاة النبي ﷺ بالليل وقصر الصلاة في السفر اهـ . ولم يرتض الباجي هذا الكلام ، وأجاب عن الاضطراب في صلاة الليل فقط ولكن الاضطراب في صلاة السفر يتبين مما يأتي :

١ - قالت عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضور .

٢ - روى عبد الرزاق عن ابن محرز عن ميمون بن مهران عن عائشة قالت : من صلى أربعاً في السفر فحسن ، ومن صلى ركعتين فحسن ، إن الله لا يعذبكم على الزيادة ولكن يعذبكم على النقصان .

٣ - روى البيهقي بإسناد صحيح عن عروة أن عائشة كانت تصلي في السفر أربعاً فقلت لها لو صليت ركعتين؟ فقالت يا ابن اختي إنه لا يشق علي .

وروى ابن جرير عن ابن جريح قال : قلت لعطاء : أي أصحاب رسول الله ﷺ كان يتمم الصلاة في السفر؟ قال : عائشة وسعد بن أبي وقاص .

٤ - روى ابن جرير من طريق عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، قال : سمعت أبي يقول : سمعت عائشة تقول في السفر أتموا صلاتكم ، فقالوا : إن رسول الله ﷺ كان يصلي في السفر ، ركعتين ، فقالت : إن رسول الله ﷺ كان في حرب وكان يخاف ، فهل تخافون أنتم؟

فهذه عدة روايات عن عائشة متعارضة مضطربة .

وعندي أن عائشة لم تضطرب رواياتها في صلاة السفر ، ولكن

الناس لم يفهموا رواياتها على وجهها فظنوها مضطربة ، وبيان ذلك أن الحنفية ومعهم ابن حزم وابن تيمية وابن القيم ظنوا أن قولها الأول ، في حكم المرفوع وأخذوا منه وجوب قصر صلاة السفر ، فأخطأوا من جهتين :

١ - أن قولها ذاك ، هو من كلامها واقعاً وحقيقة لا شائبة للرفع فيه .

٢ - وهو الخطأ الأعظم ، غفلتهم عن أن ذلك القول - مرفوعاً كان أو موقوفاً - لا يفيد وجوب القصر في السفر وإنما يفيد نسخ الركعتين واستبدال أربع الركعات بهما ، يتضح هذا المعنى من تتبع روايات قول عائشة : ففي صحيح البخاري من طريق معمر عن الزهري عن عروة عنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعاً وحيث فرضت الصلاة أربعاً - وكان فرضها بعد شهر من الهجرة كما قال الواقدي - فمعنى ذلك أنه نسخ الاقتصار على الركعتين ، وبطل الاعتداد بهما في أداء فرض الصلاة ، فلما شرع قصر صلاة السفر ، في السنة الرابعة أو الخامسة بسبب السؤال عنه ، كان شرعاً جديداً ، وحكماً مستقلاً ، يدخل في باب الرخصة ، ولا علاقة له بالركعتين اللتين نسختا ، هذا مفاد كلام عائشة وهو مرادها ولهذا كانتم تتم الصلاة في السفر ، وقالت : من صلى أربعاً في السفر فحسن ، ومن صلى ركعتين فحسن - أي لأن القصر رخصة مستحبة - إن الله لا يعذبكم على الزيادة - في

السفر لأنها جائزة - ولكن يعذبكم على النقصان - في الحضر لأنه ممنوع .

ركعتين؟ يا ابن أختي، إنه لا يشق عليّ أي لا يشق عليّ الإتمام، والقصر رخصة أريد به التخفيف لأنها علمت - وهي فقيهة مجتهدة - أن فرض الأربع، نسخ الركعتين، وحظر الاجتزاء بهما، وأن الإذن فيهما للمسافر، يقتضي الجواز على قاعدة الاذن بعد الحظر، وهذا منزع أصولي دقيق، غفل عنه ابن حزم وابن تيمية وابن القيم والشوكاني.. وكل من تمسك بقولها لوجوب القصر في السفر، ولعل سبب غفلتهم قولها: فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر، فهموا منه أن الشارع زاد في صلاة الحضر، وأبقى صلاة السفر كما هي في وقت واحد، وهذا الفهم غير صحيح. لم تقصده عائشة، ولم يقع في الوجود، بل الذي وقع أنه كان بين زيادة صلاة الحضر، وقصر صلاة السفر فتسرة زادت على ثلاث سنوات كما مر.

ولهذا أول الحافظ ابن حجر كلامها بقوله: المراد بقول عائشة فأقرت صلاة السفر، أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف، لا أنها استمرت منذ فرضت اهـ.

وهذا التأويل متعين ليكون كلاهما موافقاً للواقع .

## القصر في السفر مندوب

لم يأت القائلون بوجوب القصر في السفر بدليل سالم من النقد وهاك جملة أدلتهم ، مع تعقيبها بما يرد عليها من قدح مبطل لدالاتها .

١ - قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر ركعتان .

٢ - قول عمر : صلاة السفر ركعتان وصلاة الأضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام من غير قصر على لسان محمد ﷺ .

٣ - قول ابن عباس : إن الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم ﷺ على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً والخوف ركعة .

٤ - قول النبي ﷺ عن القصر - « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » ، والأمر يقتضي الوجوب .

٥ - أن النبي ﷺ داوم على القصر في السفر ولم يتم قط . هذا كل ما استدلووا به ، ولا دليل لهم في شيء منه .



أما قول عائشة ، فقد تبين مما ذكرناه أنهم أخطأوا في الاستدلال به ، لخطئهم في فهمه ، وأنه يدل على جواز القصر نقيض دعواهم .

وأما قول عمر ، فيدل على وجوب القصر بدلالة الإقتران بصلاة الجمعة وهي دلالة ضعيفة في علم الأصول ، ويمكن لمخالفهم أن يعكس الاستدلال بها عليهم فيقول : بل هو يدل على استحباب القصر لإقترانه بصلاة الأضحى والفطر .

ثم كيف يقول عمر ، تمام من غير قصر ، والله تعالى يقول : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ والنبى ﷺ يقول : «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة» ، والمسلمون مجتمعون على أن صلاة السفر مقصورة .

وأما قول ابن عباس ، فهو شاذ لوجهين :

١ - مخالفته للواقع المعروف في كتب التفسير والسنة ، أن الصلاة فرضت ليلة الإسرائ ثم شرعت صلاة السفر في السنة الرابعة أو الخامسة ، ثم شرعت صلاة الخوف في غزوة عسفان ، وصلاها النبى ﷺ في تلك الغزوة ركعتين ، فمتى فرضت صلاة الخوف ركعة وصلاة السفر ركعتين ؟

٢ - أن الإجماع منعقد على عدم وجوب ركعة في الخوف ، بل ذهب الجمهور إلى عدم مشروعيتهما ، وقال إسحق بن راهويه والثوري ومن تابعهما تشرع ركعة في صلاة الخوف ، لكن لم يقولوا بوجوبها .

ثم هذا الأثر موقوف استنبطه ابن عباس من القرآن ، ولذا قال :  
على لسان نبيكم ، لأن القرآن وصلنا على لسان النبي ﷺ قال الله  
تعالى ﴿ فَإِنَّمَا يَسِرْنَاهُ بِلِسَانِكَ ﴾ الآية .

وكذلك قول عمر : على لسان محمد ﷺ يفيد أن ما قاله استنباط  
منه ، إذ لو كان مسموعاً لهما ، لقالا : قال رسول الله ﷺ .  
وأما حديث « صدق تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »  
فالأمر فيه للندف لأمرور :

١ - أن الأصل في الرخصة النذب .

٢ - الأدلة المقتضية لاستحباب القصر ، وسيأتي بيانها بحول  
الله تعالى .

٣ - أن حمل الأمر على النذب ، يجمع بين الأدلة ولا يهدر شيئاً  
منها ، وحمله على الوجوب ، يلغي بعضها والجمع بين الأدلة  
واجب .

٤ - تقدم أن الركعتين في الصلاة نسختا بالأربع ، ووجوب  
شيء إذا نسخ يبقى مندوباً ولا يعود للوجوب مرة أخرى كما  
سيأتي .

وأما مداومة النبي ﷺ على القصر ، فإنها لا تفيد وجوبه ، وإنما  
تفيد أفضليته ونحن نسلم ذلك .

وأما أنه صلى الله عليه وسلم لم يتم في السفر قط فدعوى  
باطلة .

بل صح أنه صلى الله عليه وسلم أتم الظهر في سفره كما سيأتي  
وحيث تبين بطلان أدلة القائلين بالوجوب، بطل قولهم بالضرورة  
وبقي القصر في السفر، على الأصل الذي هو الجواز: والأصل لا  
يحتاج إلى تأييد واستدلال ولكننا مع ذلك نذكر أدلته تثبيتاً وتأكيذاً.

فمنها: قوله تعالى: ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم  
جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ تقدم أن هذه الآية نزلت بسبب  
السؤال عن الصلاة في السفر قال الحافظ ابن كثير في  
تفسيره: وأما قوله تعالى ﴿إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا﴾ فقد  
يكون هذا خرج مخرج الغالب حال نزول الآية فإن في مبدأ  
الإسلام بعد الهجرة كان غالب أسفارهم مخوفة، بل كانوا يسافرون  
إلا إلى غزو عام، أو سرية، وسائر الأحياء. حرب للإسلام وأهله،  
والمنطوق إذا خرج مخرج الغالب، أو على حادثة فلا مفهوم له كقوله  
تعالى: ﴿وربائكم التي في جحوركم﴾ الآية.

وكقوله تعالى ﴿ولا تکرهوا فتیانکم علی البغاء إن أردن  
تحصناً﴾ اهـ. ولو فرضنا أن الآية خاصة بالخوف، كما يزعم مقلدة  
ابن حزم فإنها تدل على الجواز، أيضاً، لأنه إذا لم يجب قصر  
الصلاة في حالة الخوف وهي مظنة الوجوب، فعدم وجوبه في حالة  
الأمن أولى.

ومنها: حديث: «أن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر  
الصلاة»، وهو يدل على جواز القصر والإتمام كما بينته في الرأي

القويم ، ونبّهت على غلط ابن حزم في فهمه .

ومنها : عن أبي هريرة : أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ أقصر الصلاة في سفر نجد؟ قال : «نعم أن يحب أن يؤخذ برخصته كما يحب أن يؤخذ بفريضته» .

رواه ابن جرير في تهذيب المآثر وصححه .

فهذا الحديث نص صريح في أن القصر في السفر رخصة غير واجبة ومنها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال مجاهد في قوله تعالى : ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ : نزلت يوم كان النبي ﷺ بعسفان ، والمشركون بضجنان ، فتواقفوا فصلّى النبي ﷺ بأصحابه صلاة الظهر أربعاً ، ركوعهم وسجودهم واحد معاً جميعاً ، فهم بهم المشركون أن يغيروا على أمتعتهم وأثقالهم ، فأنزل الله ﴿فَلْتَقِمْ طَائِفَةٌ﴾ فصلّى النبي ﷺ العصر ، وذكر صلاة الخوف ، إسناده صحيح ، ورواه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، كما في تفسير ابن كثير .

عسفان بوزن عثمان ، موضع على مرحلتين من مكة ، ويقابله جبل اسمه ضجنان بوزن سلمان .

فهذا الحديث ، يصرح بأن النبي ﷺ صلى الظهر أربع ركعات وهو مسافر ، فدل على أن القصر في السفر ، غير واجب . .

ومنها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم أن طاووساً أخبره أن النبي ﷺ صلى صلاة الظهر أربع ركعات ،

وهو والعدو في صحراء واحدة - يعني عسفان - فقال العدو: إن لهم صلاة أخرى، هي أحب إليهم من الدنيا وما فيها، فقام النبي ﷺ يصلي العصر، فقاموا خلفه صفين، وذكر صلاة الخوف، إسناده صحيح.

وهو مثل الحديث السابق، يفيد جواز الإتمام في السفر. ومنها: ما رواه البزار عن عائشة أن النبي ﷺ كان يسافر فيتم الصلاة ويقصر.

ورواه الطحاوي في معاني الآثار ولفظه: قصر رسول الله ﷺ في السفر وأتم.

وفي سند الحديث: مغيرة بن زياد، قال الحافظ الهيثمي: اختلف في الاحتجاج به اهـ.

قلت: المغيرة من رجال الأربعة، وثقه وكيع وابن معين والعجلي وابن عمار ويعقوب بن سفيان، وأحمد في رواية ابنه صالح، وقال النسائي: ليس به بأس وقال أبو داود: صالح، وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله: مضطرب الحديث منكر الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مستقيم، إلا أنه يقع في حديثه ما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: شيخ، قلت: يحتج به؟ قالوا: لا وقالوا أبي: هو صالح صدوق ليس بذلك القوي، بابه مجالد يحول من كتاب الضعفاء للبخاري تبين من هذه

النقول ثلاثة أمور:

١ - أن أهل الجرح متفقون على صدق المغيرة وصلاحه.

٢ - أن معظمهم وثقه.

٣ - أن من ضعفه منهم لم يضعفه مطلقاً، وإنما ضعفه لاضطراب في بعض حديثه، ونكارة في حديث: أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وإياه عنى ابن معين حين وثقه وقال له حديث واحد منكر، ولهذا اختلف في الاحتجاج بحديثه، فالذين وثقوه - وهم الأكثر، - يحتجون به، والذين وصفوه بالاضطراب، توقفوا فيه، لكنهم لا يختلفون في الاحتجاج به إذا وجد لحديثه شاهد أو عاضد.

وحديثه الذي أوردناه معصود بحديثي مجاهد وطاووس وبما يأتي فهو حجة بلا نزاع.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: لو كان فرض المسافر، ركعتين لما أتمها عثمان ولا عائشة ولا ابن مسعود، ولم يجوز أن يتمها مسافر مع مقيم وقد قالت عائشة: كل ذلك فعل رسول الله ﷺ أتم وقصر.

أخبرنا إبراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت: كل ذلك فعل النبي ﷺ أتم وقصراه. قال البيهقي: وكذلك رواه المغيرة بن زياد عن عطاء عن عائشة.

وأصح إسناده فيه ما أخبرنا أبو بكر الحارثي عن الدارقطني،

عن المحاملي حدثنا سعيد بن محمد بن أيوب حدثنا أبو عاصم  
حدثنا عمر بن سعيد عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقصر  
الصلاة في السفر، ويتم، ويفطر ويصوم.  
قال الدارقطني: هذا إسناده صحيح.

وقال ابن القيم في زاد المعاد: وكان يقصر الرباعية فيصلها  
ركعتين، من حين يخرج مسافراً إلى أن يرجع إلى المدينة، ولم يثبت  
عنه أنه أتم الرباعية، في سفره البتة. وأما حديث عائشة: أن  
النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم ويصوم ويفطر فلا يصح،  
وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: وهو كذب على رسول  
الله ﷺ اهـ.

وأقول: ما أجراً ابن تيمية!! وما أسرعه إلى رد ما يخالف رأيه!!  
فحديث عائشة، صححه الدارقطني كما علمت، وهو أحفظ من  
ابن تيمية بمراحل، بل لا نسبة بينهما من وجوه:

١ - أن الدارقطني حافظ على طريقة المحدثين، وابن تيمية  
حافظ على طريقة الفقهاء.

٢ - أن الدارقطني نال رتبة أمير المؤمنين في الحديث، وهي أعلى  
رتبة في الحفظ، لم ينلها ابن تيمية، ولا من في طبقة.

٣ - أن الدارقطني كان إماماً مبرزاً في علل الأحاديث وأسانيدها  
حتى عد في صف علي بن المديني، وابن تيمية كان ضعيفاً في هذا  
العلم.

وأغلب الأحاديث التي يعللها أو يضعفها أو يكذبها، إنما يتلکم فيها من جهة مخالفتها لرأيه .

فمعیار الصحة والضعف، عنده، رأيه ما وافقه صحيح، ولو كان في کتاب ابن بطة، وما خالفه ينبغي أن يكون ضعيفاً أو مكذوباً، ولو صححه مثل الدارقطني أو البخاري .

مثال ذلك: حديث « كان الله ولم يكن شيء غيره » رواه البخاري في الصحيح، وهو موافق لدلائل العقل والنقل لكنه خالف رأي ابن تيمية، لأنه يرى وجود حوادث لا أول لها، مع الله في الأزل، فعمد إلى رواية للبخاري أيضاً في هذا الحديث بلفظ، « كان الله ولم يكن شيء قبله » فرجحها على الرواية المذكورة بدعوى أنها توافق الحديث الآخر أنت الأول فليس قبلك شيء .

قال الحافظ ابن حجر: مع أن قضية الجميع بين الروایتين تقتضي حل هذه الرواية على الأولى، لا العكس، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق اهـ .

وتعصبه لرأيه، أعماه عن فهم الروایتين اللتين لم يكن بينهما تعارض لأن رواية، « كان الله ولم يكن شيء قبله »، تفيد معنى اسمه: الأول، بدليل « أنت الأول فليس قبلك شيء » ورواية « كان الله ولم يكن شيء غيره تفيد معنى اسمه: الواحد، بدليل رواية كان الله قبل كل شيء » .



مثال ثان: حديث: أمر رسول الله ﷺ بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي عليه السلام.

حديث صحيح، أخطأ ابن الجوزي بذكره في الموضوعات، ورد عليه الحافظ ابن حجر وغيره، وابن تيمية منحرف عن علي، كما هو معلوم، فلذلك لم يكفه حكم ابن الجوزي بوضعه فزاد من كيسه، حكاية اتفاق المحدثين على ذلك.

مثال ثالث: حديث عائشة الذي نتكلم عليه، أفاد أن النبي ﷺ أتم في السفر، وابن تيمية لا يرى ذلك، فحكم بأنه مكذوب وسأدع صحيح الدارقطني جانباً، وأناقش ابن تيمية في دعواه وأثبت أنه مجازف شديد المجازفة:

من المعلوم لصغار طلبة هذا العلم، أن الحديث يحكم بوضعه لسببين:

١ - أن ينفرد بروايته كذاب، بحيث لا يوجد إلا من طريقه فلو وجد متابع له، ارتقى حديثه عن درجة الوضع، إلى التي فوقها وهي الواهي، ثم المتروك.

٢ - أن يخالف القرآن، أو الحديث الصحيح، أو أصلاً من أصول الشريعة، أو قضية عقلية، أو واقعة تاريخية ويتعذر التأويل أو الجمع.

فإذا سبرنا حديث عائشة بهذا المسبار، وجدنا رجال إسناده

ثقات ووجدنا معناه سالماً من النكارة والمخالفة، لأنه أفاد أن النبي ﷺ قصر في السفر وأتم، وصام وأفطر، وهذا المعنى صحيح جداً يوافق القرآن ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ ورفع الجناح يقتضي جواز الأمرين.

ويوافق حال النبي ﷺ باعتباره مبلغاً، يفعل الشيء لبيان حكمه، فهو قد أتم في بعض أسفاره، لبيان جواز الإتمام وقصر في الغالب، لبيان أفضليته.

ويوافق الرخصة في أصل وضعها الشرعي.

ويوافق الحديث الصحيح، «أن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة».

ويوافق حديثي مجاهد وطاووس الصحيحين: أن النبي ﷺ أتم صلاة الظهر، بغزوة عسفان.

ويوافق ما رواه البخاري في الصحيح عن جابر قال: كنا مع النبي ﷺ بذات الرقاع وذكر الحديث إلى أن قال: وأقيمت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين، ثم تأخروا وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين وكان للنبي ﷺ أربع وللقوم ركعتين.

وفي زاد المعاد - أثناء الكلام على هدي النبي ﷺ في صلاة الخوف - ما نصه: وتارة كان يصلي بإحدى الطائفتين ركعتين فتسلم قبله وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه الركعتين الأخيرتين

ويسلم بهم فيكون له أربعاً ولهم ركعتين ركعتين ، وتارة كان يصلي بإحدى الطائفتين ركعتين ويسلم بهم ، وتأتي الأخرى فيصلي بهم ركعتين ويسلم ، فيكون قد صلى بهم ، بكل طائفة صلاة اهـ .

أليس من المجازفة القبيحة والتعصب الممقوت ، أن يجزم ابن تيمية بكذب حديث عائشة الصحيح المؤيد بالدلائل والشواهد لمجرد خطأ في فهم قولها : فرضت الصلاة ركعتين ، فإن قيل قد استنكر أحمد حديث عائشة ، وقال الحافظ ابن حجر صحته بعيدة .

فالجواب أن استنكار الحديث أخف من الحكم بكذبه ، على أن الإمام أحمد كان ضيق العطن في التأويل ، والجمع بين مختلف الأحاديث ، يستنكر الحديث لأدنى شبهة تعرض له في فهمه ، استنكر حديث الاستخارة وهو في صحيح البخاري ، واستنكر حديث ، « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » مع أن القرآن يؤيده ، وقد استنكر هذا الحديث لأنه رآه مخالفاً لقول عائشة فرضت الصلاة ركعتين .

وكذلك الحافظ ابن حجر استبعد صحته لهذا المعنى كما جاء في آخر كلامه .

والعجيب أن قول عائشة هذا ، عمي على المحدثين والفقهاء على حد سواء وذهبوا في فهمه إلى فريقين :

فريق يرى وجوب القصر في السفر ، جعلوه حجتهم الناهضة

ودليلهم القاطع ، ثم صدموا بروايتها لإتمام النبي ﷺ في السفر،  
وبإتمامها هي أيضاً فاستنكروا حديثها المرفوع وأولوا إتمامها بأنه  
اجتهاد منها .

وفريق يرى أن القصر غير واجب ، لكنهم سلموا دلالة قولها  
على الوجوب وذهبوا يتلمسون وجوه الأجوبة للجميع بينه وبين  
الأدلة على جواز القصر، وكلا الفريقين مخطئان غاية الخطأ .

أما أولاً: فإن قولها لا يدل على وجوب القصر، بل يدل على  
جوازه كما مر بيانه بأوضح بيان .

وأما ثانياً: فإن روايتها لإتمام النبي ﷺ لا تعارض قولها بل  
توافقه في الدلالة على جواز الإتمام .

وأما ثالثاً: فإن إتمامها لم يكن عن اجتهاد أو تأويل ، لكنها  
علمت أن الركعتين نسختا بالأربع ، وأن القصر شرع بعد ذلك  
على سبيل الرخصة الجائزة .

وقال ابن القيم - محاولاً تعليل حديث عائشة بعلّة ضعيفة - :  
وقد روي كان يقصر وتم ، الأول بالياء آخر الحروف ، والثاني  
بالتاء المثناة من فوق وكذلك يصوم وتفطر ، أي تأخذ هي بالعزيمة  
في الموضعين ، قال شيخنا ابن تيمية ، وهذا باطل ، ما كانت أم  
المؤمنين لتخالف رسول الله ﷺ وجميع أصحابه فتصلي خلاف  
صلاتهم كيف والصحيح عنها : أن الله فرض الصلاة ركعتين

ركعتين، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة، زيد في صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر. فكيف يظن بها مع ذلك أن تصلي بخلاف صلاة النبي ﷺ والمسلمين معه؟! اهـ.

قلت: أصاب ابن تيمية في إبطال الرواية التي حكاها تلميذه، لكنه أخطأ في الاستدلال على بطلانها بما ذكره، بل هي باطلة من جهة لم يتفطن لها ابن تيمية، وبيانها من وجهين:

١ - أن الحديث مروي عن عائشة أنها قالت: كان النبي ﷺ يقصر في السفر ويتم، ويصوم ويفطر، فهي تحكي فعله عليه الصلاة والسلام لا فعلها هي، ولو أرادت أن تحكي فعلها لقالت: كان يقصر وأتم، وأصوم ويفطر.

٢ - أنه لم يعهد من الصحابة ولا التابعين أن ينقلوا فعلاً للنبي ﷺ فعله، وينقلوا بجانبه فعلاً يخالفه لصحابي على سبيل المقابلة والمساواة لم يحصل هذا منهم ولا يمكن أن يحصل أبداً، لما هو معلوم بالضرورة: أن الصحابة يحرصون على نقل فعله أو قوله عليه الصلاة والسلام لأنه حجة، ودليل، وفعل غيره، أو قوله ليس بحجة ولا دليل ولهذا قرر علماء الأصول، أن الإجماع لا ينعقد في حياته ﷺ لأنه إن وافق المجمعين أو خالفهم، فالحجة في موافقته أو مخالفته دونهم.

وإذن فكيف يجوز في عقل عالم ذكي كابن القيم أن يقال: كان

النبي ﷺ يقصر في السفر، وعائشة تتم ويفطر وهي تصوم. أي أنها كانت تأخذ بالعزيمة في الموضعين، وما معنى هذه التسوية بين حكاية فعله وفعلها؟ هل عائشة شاركته في التشريع؟! أم إنها اجتهدت كما اجتهد هو؟! أم إنها عصته؟! أم ماذا؟

فالواقع أن قول عائشة - تحكي عن النبي ﷺ - كان يقصر في السفر ويتم ويصوم ويفطر بالياء آخر الحروف، حديث صحيح سنداً وممتناً.

وما أورد عليه: لا يساوي سماعه، وبالله التوفيق

## إشكال

يرد على المستدلين بقول عائشة، لوجوب القصر في السفر، إشكال خطير يتعسر التخلص منه أو يتعذر، وأنا أشرحه بإيضاح وتفصيل.

ادعوا أن قول عائشة: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، في حكم المرفوع، سلمنا ذلك وفهموا منه وجوب القصر في السفر، سلماً لهم فهمهم.

ثم صدموا بأن عائشة كانت تتم في السفر، فأسرعوا إلى الجواب التقليدي وهو: أنها تأولت وطفقوا يذكرون وجوه التأويل التي سردها ابن القيم في زاد المعاد.

ولكن الإشكال قائم. لم يفتنوا له. ولا شعروا به.

ومنشأ دعواهم أن قول عائشة مرفوع حكماً، فإن صحت دعواهم - وهم يجزمون بصحتها - فيكون مضمّن معنى قولها: إن الشارع هو الذي حد صلاة السفر بركعتين، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف جاز لعائشة أن تزيد ركعتين على ما حده الشارع

وفرضه؟! وأي تأويل يصح؟ بل أي اجتهاد يقبل؟ بعد تعيين الشارع ركعتين في السفر! إن صح التأويل هنا، صح التأويل بزيادة ركعتين في صلاة الصبح، أو زيادة ركعة في صلاة المغرب، هذا إشكال لا مخلص لهم منه، إلا بأن يفهموا قول عائشة فهماً صحيحاً يطابق مرادها، ويوافق قواعد الأصول.

وهو ما قررناه مبسوطاً فيما مر، فإذا استوعبوه أدركوا أن عائشة لم تضطرب رواياتها في صلاة السفر، ولم تتم تأويلاً، كما قيل، وإنما علمت:

أن الزيادة في الصلاة إلى أربع ركعات، نسخت ركعتين وأبطلت الاعتداد بهما، وأن مشروعية ركعتين في السفر بعد ذلك على سبيل الرخصة، حكم جديد، لا علاقة له بالركعتين اللتين نسختنا.

يؤيد هذا قاعدة أصولية، وهي: أن الشيء قد يباح ثم يحرم مرتين مثلاً، كنكاح المتعة، أبيع ثم حرم، إلى يوم القيامة. أما الشيء الذي يكون واجباً ثم ينسخ، فلا يعود واجباً أيضاً، كالصلاة فرضت خمسين ثم نسخت بخمس، فلم تفرض بعد ذلك صلاة أخرى إطلاقاً وكذلك الركعتان في الصلاة، نسختنا بأربع، فلا تعودان إلى الوجوب في حال من الأحوال، وإنما شرعنا على سبيل النذب في السفر.

وكذلك الوضوء لكل صلاة، كان واجباً، ثم نسخ، فلم يجب مرة أخرى.



وكذلك مصابرة مسلم لعشرة من الكفار في الجهاد، كان واجباً  
ثم نسخ بوجوب مصابرة واحد لاثنين، فلم يجب مرة أخرى ومن  
هنا يظهر بطلان قول الحنفية بوجوب صلاة الوتر، لأنه حيث نسخ  
وجوب خمسين صلاة، بخمس صلوات فلو وجبت صلاة غيرها  
كانت سادسة، مع أن الشارع حد المفروض بخمس.

ويحسن لهذه المناسبة أن أذكر قاعدة أخرى، وهي: أن الذي  
ينسخ من الأحكام، وهو الواجب والمحرم والمباح، أما المندوب،  
فلا ينسخ لأنه فضيلة، والفضائل لا تنسخ، وقد جهل هذه  
القاعدة، كثير من الناس فوقعوا في أغلاط قبيحة، لتهجمهم على  
الكلام في الأحكام الشرعية بغير علم، من ذلك: زعم بعضهم أن  
القبض في الصلاة منسوخ واستدل لزعمه بما قيل: ذكر الحافظ  
العراقي في البدور الملتزمة في أدلة الأئمة الأربعة، قال: أخرج  
الأوزاعي في مسنده عن ابن مسعود قال: ترك رسول الله ﷺ  
القبض في صلاة الفريضة قبل أن يفارق الدنيا بستة وثلاثين يوماً،  
وهذا كذب قبيح لأن العراقي، لم يؤلف كتاب البدور الملتزمة بل  
لا وجود لهذا الكتاب، والأوزاعي ليس له مسند، والحديث  
مكذوب، لم يروه ابن مسعود، ولم يترك النبي ﷺ القبض في  
الصلاة، حتى انتقل إلى الرفيق الأعلى، ويظهر أن الذي وضع هذا  
الحديث مالكي متعصب، لأنه قال فيه: ترك النبي ﷺ القبض في  
الفريضة، والقبض عند المالكية مكروه في الفريضة، مستحب في

النافلة، فوضع الحديث، لتأييد مذهبه.

وبعد هذا فالقبض ومندوب، والمندوب لا ينسخ.

ومن ذلك: زعم بعضهم نسخ الركعتين بعد أذان المغرب، لأن النبي ﷺ فعلهما مرة، ثم تركهما، وهذا خطأ من جهتين: من جهة أن النبي ﷺ لم يعصلهما<sup>(١)</sup> وإنما حض عليهما ومن جهة أن المندوب لا ينسخ.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: وادعى بعض المالكية نسخها فقال إنما كان ذلك في أول الأمر، حيث نهى عن الصلاة بعد العصر، حتى تغرب الشمس، فبين لهم بذلك وقت الجواز، ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب، في أول وقتها فلو استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها، لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة إدراك أول وقتها، وتتعقب بأن دعوى النسخ لا دليل عليها اهـ. بل هي باطلة، لما بينا.

والمقصود أن جهل كثير من الناس لهذه القاعدة جرأهم على دعوى نسخ بعض المندوبات التي خالفت مذهبهم، كما أن جهلهم بأن الواجب إذا نسخ، لا يعود واجباً مرة أخرى، حملهم على اعتقاد وجوب ركعتين في السفر، مع أنها نسختا بالأربع.

---

(١) ثم وجدت ابن حبان روى في صحيحه عن عبد الله بن مغفل قال ﷺ قبل المغرب ركعتين.

## مسألة

حيث صح أن النبي ﷺ أتم الصلاة في السفر، وصح أنه جعل القصور رخصة غير فريضة، فذلك دليل على أنه جائز كالإتمام.

وثبت عن جماعة من الصحابة، أنهم أتموا في السفر أيضاً، منهم عثمان وعائشة وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وأبو ذر وسلمان<sup>(١)</sup> وذلك يقتضي جواز القصر عندهم وروى أبو داود عن ابن مسعود أنه عاب على عثمان إتمامه الصلاة في السفر، ثم صلى أربعاً فقبل له: عبت على عثمان ثم صليت أربعاً؟! فقال: الخلاف شر، وروى أحمد مثله عن أبي ذر، إلا أنه قال: الخلاف أشد. وهذا يقتضي أن القصر غير واجب لأمر:

١ - إن الذي يترك أو يفعل بعداً، عن الخلاف، هو المندوب أو المباح أما الواجب فإنه يفعل في جميع الحالات، من غير أن يراعى فيه خاطر خليفة، أو ملك أو أمير.

خصوصاً فريضة الصلاة التي هي أهم أركان الدين، بعد الشهادتين فلا يظن بابن مسعود وأبي ذر - مع قديم صحبتها،

---

(١) والمسور بن مخرمة وهو صحابي معروف، روى الطحاوي في معاني الآثار عن عبد الرحمن بن المسور أن سعد بن أبي وقاص والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود كانوا جميعاً في سفر، فكان سعد يقصر الصلاة ويفطر، وكانا يتمان ويصومان اهـ وعبد الرحمن بن الأسود ولد في العهد النبوي، وسعد بن أبي وقاص، صح عنه الإتمام أيضاً.

وفضل علمهما وقوة إيمانها - أن يزيدا ركعتين على ما فرضه الله ،  
مخوفاً من خلاف أمير المؤمنين ، هذا ما لا يمكن أن يفعلاه ، بل  
المجزوم به : أنها أتما ، لجواز الإتمام عندهما .

٢ - إن عثمان لم يكن في حدة أبي بكر رضي الله عنهما ، ولا في  
شدة عمر رضي الله عنه : بل كان هيناً ليناً ضعيفاً مستضعفاً فلم  
يكن ليهابه ابن مسعود وأبو ذر ، بحيث يزيدان على ما فرضه الله  
ورسوله ، مراعاة له ، فلولم يكن الإتمام جائز في نظرهما ، ما فعلاه  
لأجله .

٣ - إن عثمان كان يتم الصلاة لنفسه ، ولم يأمر رعيته بالإتمام  
ومن المعلوم بالضرورة أن فعل الخليفة ، ليس واجب الإتياع ،  
فكيف ترك ابن مسعود وأبو ذر ، واجب القصر ، لموافقة فعل ليس  
بواجب ؟!

ولولا أن الإتمام جائز ما فعلاه .

٤ - ثبت في مسلم أن عثمان كان ينهى عن متعة الحج ، وعلي  
يأمر بها ، فقال له عثمان كلمة ، فقال علي عليه السلام : ما تريد إلى  
أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه ؟ فقال عثمان : دعنا منك ، فقال  
علي : لا أستطيع أن أدعك ، فأهل بهما معاً .

فأنت ترى كيف خالف علي عثمان الخليفة فيما نهى عنه ولم  
يحصل من خلافهما شر ولا فساد ؟ ولم يترك علي متعة الحج لنهي  
الخليفة عنها مع أنها غير واجبة بالاتفاق .

فكيف يظن بابن مسعود وأبي ذر، ترك واجب القصر، لأجل  
إتمام عثمان؟!!

بل ما أتما إلا لأنه جائز، وإنما عابا عليه مخالفة ما فعله النبي ﷺ  
في معظم أسفاره على سبيل الأفضلية.

### مسألة

قال أهل الأصول: الأداء فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعاً،  
والقضاء، فعلها بعد خروج وقتها، والإعادة، فعلها ثانياً في  
الوقت، لخلل في فعلها أولاً، أو لعذر، فالخلل كأن يصلي بدون  
وضوء أو على ثوبه نجاسة، أو يترك ركناً من الصلاة نسياناً، فإنه  
يعيدها وجوباً.

والعذر أنواع:

- ١ - أن يصلي منفرداً، ثم يجد جماعة يصلون تلك الصلاة.
- ٢ - أن يصلي في جماعة، ثم يؤم جماعة لا يجدون من يؤمهم.
- ٣ - أن يصلي في جماعة، ثم يجد رجلاً يريد الصلاة وحده،  
فيتصدق عليه بالصلاة معه، ليحصل له فضل الجماعة.

أما أن يصلي الرجل وحده، ثم يعيد تلك الصلاة وحده أيضاً،  
بدون مقتضى للإعادة، أو يصلي في جماعة، ثم يعيدها وحده بدون  
عذر، فهذا لا يجوز، ولا تصح الصلاة المعادة، لما روى أحمد وأبو

داود والنسائي . عن سليمان بن يسار قال : أتيت على ابن عمر ، وهو بالبلاط ، والقوم يصلون في المسجد فقلت : ما يمنعك أن تصلي مع الناس ؟ قال : قد صليت وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تصلوا صلاة في يوم مرتين » صححه ابن حبان .

ومن ثم حكمت في كتاب « الرأي القويم » بطلان ما رواه عبد الله بن عمر ، عن نافع عن ابن عمر : أنه كان إذا صلى مع الإمام بمنى أربع ركعات ، انصرف ، إلى منزله ، فصلى فيه ركعتين أعادها ، وهذا وجه بطلانها من جهة المتن ، أما بطلانها من جهة السند ، فإن عبد الله بن عمر تفرد بها ، وهو مختلف فيه ، ضعفه قوم ، ووثقه بعضهم ، مع اعترافه بأن في حديثه اضطراباً ، وإنه يزيد في الأسانيد ، وإنه أدركته غفلة الصالحين ، وروايته هذه مردودة ، سواء قلنا بثقته أو بضعفه لما تقرر في علم الحديث : أن الثقة إذا خالف من هو أوثق منه أو أكثر عدداً ، كانت روايته شاذة ، وأن الضعيف إذا خالف الثقة ، كانت روايته منكرة .

والشاذ والمنكر ، من قبيل الضعيف .

وعبد الله بن عمر ، خالف رواية إمامين عظيمين ، هما أخوه عبيد الله ، ومالك فإنهما رويَا عن نافع : أن ابن عمر كان إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلى وحده ، صلى ركعتين ، وروى مالك عن نافع أن ابن عمر أقام بمكة عشر ليال ، يقصر الصلاة ، إلا أن يصليها مع الإمام .

فيصليها بصلاته .

وهذا الإسناد يدخل في أصح الأسانيد، وهو سلسلة مشبكة بالذهب

### مسألة

قال موسى بن سلمة : كنا مع ابن عباس بمكة فقلت : أنا إذا كنا معكم ، صلينا أربعاً وإذا رجعنا إلى رحالنا صلينا ركعتين؟

معنى هذا الكلام : أن موسى سأل عن الفرق بين الحالتين : إذا صلى مع الجماعة ، صلى أربعاً وإذا صلى وحده ، صلى ركعتين؟ فأجابه ابن عباس بقوله : تلك سنة أبي القاسم ، أي التفريق بين الصلاتين بالإتمام والقصر سنة أبي القاسم .

ولم يكن سؤال موسى عن صلاة السفر ، لم كانت ركعتين؟ حتى يؤول جواب ابن عباس له ، بأن صلاة ركعتين ، سنة أبي القاسم ، كما أوله بذلك من لم يتذوق أسرار اللغة العربية ، ولا عرف علم البلاغة الذي يظهر تلك الأسرار ويجليها . كما لم يفهم ما قرره الأصوليون من وجوب مطابقة الجواب للسؤال .

ويدل سؤال موسى : على أن إتمام المسافر خلف المتم ، كان مقرراً معلوماً عندهم ، وإنما سأل ، ليعلم هل هو منقول عن الشارع؟ أم اجتهاداً من الصحابة الذين أفتوا به ، أو فعلوه ، كابن عباس وابن مسعود وابن عمر وسلمان؟ فأجابه ابن عباس ، بأنه

سنة أبي القاسم عليه السلام ، وقال القاضي عياض - في شرح سؤال موسى بن سلمة وجواب ابن عباس له - ما نصه : مفهومه أن الإمام إذا أتم ، يتم معه ، وهو قول الكافة اهـ .

وهو كلام صحيح لا غبار عليه ، ومنزلة القاضي عياض معروفة لا تجهل ، فهو حافظ على طريقة الفقهاء ، إمام في الأصول واللغة والأدب ، قاض عادل نزيه ، أشعري العقيدة ، ليس بمشبه ، ولا مجسم ، ولا حشوي<sup>(١)</sup> وبالجملة هو مفخرة المغرب .

على أن البخاري وغيره ، احتجوا بكلام أبي عبيدة في غريب القرآن والحديث ، وهو خارجي وأطبق العلماء على الاحتجاج بكلام الزمخشري في الكشف ، والفائق ، وأساس البلاغة ، وهو معتزلي جلد والماوردي من فقهاء الشافعية معتمد عندهم وهو معتزلي أيضاً وابن تيمية ، يحتج كثير من الناس بكلامه ويسميه بعضهم شيخ الإسلام ، وهو ناصبي ، عدو لعل عليه السلام ، وانهم فاطمة عليها السلام بأن فيها شعبة من النفاق ، وكان مع ذلك مشبهاً إلى بدع أخرى كانت فيه .

ومن ثم عاقبه الله تعالى فكانت المبتدعة بعد عصره ، تلامذة كتبه ، ونتائج أفكاره وثمار غرسه .

---

(١) ولم يكن ناصبياً ، ولم يكن يعتقد قدم العالم بالنوع .



## مسألة

إذا اقتدى مسافر بإمام متم - مقيماً كان أو مسافراً - وجب عليه أن يتم الصلاة تبعاً لإمامه، كما فعل سلمان الفارسي للأحاديث الصحيحة الموجبة لذلك.

وأفتى به من فقهاء الصحابة ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ولم يخالفهم أحد من الصحابة، فهو إجماع سكوتي، واتفق الفريقان على القول بوجوبه.

من قال بوجوب القصر كالحنفية.

ومن قال باستحبابه، كالمالكية والشافعية.

فالعجب ممن يزعم أن المسافر إذا أتم الصلاة خلف إمامه أتى بمنكر عظيم!!

وهذا جهل ومجازفة، وإسراف في التعصب للتقليد الباطل.

نسأل الله أن يرزقنا التوفيق والإنصاف، وأن يجنبنا العجب المردي، والعناد الممقوت، وأن يحفظنا من القول في الدين بغير علم، حتى لا ندخل في وعيد قول النبي ﷺ «من أفتى - بالبناء للمجهول - بغير علم فإنما إثمه على من أفتاه».

## الخلاصة

بعد إذ انتهينا من تحقيق الموضوع ، نلخص مجمله في النقاط الآتية :

١ - ثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي ﷺ أتم الصلاة في السفر.

٢ - صح أن النبي ﷺ جعل القصر في السفر رخصة غير واجبة ، وليس بعد بيان الشارع بيان .

٣ - قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر ، يدل على جواز القصر في السفر ، لأن الركعتين نسختا بوجوب الأربع ، فلما شرع القصر بعد ذلك على سبيل الرخصة كان جائزاً غير واجب .

وقولها : فأقرت صلاة السفر مجاز أي بحسب ما آلت إليه بعد مشروعية القصر ، وهذا مجاز شائع معروف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَحدهما إِنِّي أُرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ أي أعصر عنباً يؤول إلى خمر ، ويسمى مجاز الأول ، وهو من قبيل المجاز المرسل ، ومما يؤيد هذا أن صلاة الصبح أبقيت كما هي ، في حين زيادة الظهر والعصر

٤ - والعشاء إلى أربع ركعات، فلم تنسخ ركعتا الصبح بل استمر وجوبها الأول على حاله، ومثل ذلك صلاة المغرب.

٥ - القاعدة أن الواجب إذا نسخ، لا يوجب الشارع مرة أخرى وبهذه القاعدة كانت مشروعية القصر في السفر لا تتجاوز درجة المندوب ولأجل هذه القاعدة أيضاً، مع ما سبق من شرح قول عائشة على الوجه الصحيح، كانت تتم الصلاة في السفر، وقالت لعروة أنه لا يشق عليّ، لا لأجل أنها تأملت، كما قال المخطئون في فهم قولها، الغافلون عن القاعدة التي بينها وتبعهم المقلدون الناعقون بما لا يفهمون.

٥ - لو كان قول عائشة يفيد وجوب ركعتين في السفر أو كان الواجب إذا نسخ يعاد وجوبه مرة أخرى، لم يجوز لعائشة أن تتم صلاة السفر بالتأويل كما لا يجوز لها أن تزيد في صلاة الصبح ركعتين بالتأويل، ذلك أن الزيادة على ما فرضه الشارع، عصيان بحث والاجتهاد أو التأويل، لا يدخل فيما حده الشارع كعدد ركعات الصلاة، ومن القواعد الأصولية التي يعرفها صغار الطلبة، لا اجتهاد مع النص.

٦ - حديث عائشة كان النبي ﷺ يقصر في السفر ويتم، ويصوم ويفطر، صححه الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، ومعناه مؤيد بأحاديث في صحيح البخاري، وغيره، وتكذيب ابن تيمية له مبني على قاعدته في تكذيب أو تضعيف ما يخالف رأيه وللمبتدعة جراءة عجيبة، في رد ما يخالف رأيهم، حتى أن ابن

تيمية، تطاول على بعض الصحابة لأنه قال خلاف ما يراه، وهو هنا يرى أن القصر واجب، وأن النبي ﷺ لم يتم في السفر قط. فإذا ثبت ما يخالف ذلك فليكن مكذوباً بدون بحث ولا تمحيص، وتأويل الحديث على معنى، كان يقصر وتتم، ويفطر وتصوم، ذهول وغفلة عن أن راوي الحديث عائشة التي تحدثت عن النبي ﷺ لا عن نفسها، وتقول - في رواية الشافعي في الأم - : كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ قصر الصلاة وأتم وفي رواية الطحاوي عنها قالت: قصر رسول الله ﷺ في السفر وأتم: وهاتان روايتان صريحتان.

٧ - قول ابن عباس: إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم، على المسافر ركعتين وعلى المقيم، أربعاً والخوف ركعة، مما أخذه ابن عباس من القرآن الذي وصل إلينا على لسان النبي ﷺ. وهو شاذ لوجه:

أحدها: أن النبي ﷺ لم يصل في الخوف ركعة قط.

ثانيها: أنه صحت في صلاة الخوف أنواع منها: أنه ﷺ صلى بطائفة ركعتين، وسلمت قبله، وجاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين وسلم، فكانت له أربع وللطائفتين ركعتين ركعتين وهذا يرد قول ابن عباس: فرض الله على المسافر ركعتين، ومنها: صلى بطائفة ركعتين وسلم وجاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين وسلم: وهذا يدل على صحة اقتداء المفترض بالمتقل، خلافاً

للمالكية ، ومنها صلى بطائفة ركعة ، وأتمت لنفسها ركعة وصلى بالطائفة الأخرى ركعة وسلم ، وأتمت لنفسها ركعة ، ومنها غير ذلك ، فلو كان فرض صلاة الخوف ركعة لما صحت هذه الأنواع .

ثالثها : أن العلماء اتفقوا على جواز هذه الأنواع وغيرها في صلاة الخوف لصحتها وإنما اختلفوا في أفضلها ؟ ولو كانت الركعة فرضاً لما جاز غيرها .

٨ - قول عمر : صلاة السفر ركعتان الخ مستنبط أيضاً ولعله حمل قول النبي ﷺ : « فاقبلوا من الله صدقته » على الوجوب ، لكن حمله على الندب هو الراجح لوجوه :

منها : ليتفق مع أدلة جواز الإتمام ، كحديث « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة » وحديث « إن الله يحب أن يؤخذ برخصته كما يحب أن يؤخذ بفريضته » وقول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين . فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر ، والجمع بين الأدلة وأحب كما تقرر في الأصول ، ومنها : أن النبي ﷺ أتم الصلاة في السفر .

ومنها : أنه لو كان ذلك الأمر للوجوب ، لزم وجوب جميع الرخص لأنها صدقة تصدق الله بها علينا ، لكن الشارع أجاز الصوم للمسافر وأجاز للمريض المرخص له بالتميم ، أن يتوضأ ، فدل ذلك على أن الأمر للندب .

٩ - ما رواه عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، أنه كان إذا

صلى مع الإمام بمنى صلى أربع ركعات، انصرف إلى منزله، فصر فيه ركعتين أعادها، ضعيف، بل باطل مردود لأمر:

منها: مخالفته لما صح عن سليمان، مولى ميمونة، قال: أتيت على ابن عمر وهو بالبلاط - موضع بين المسجد والسوق بالمدينة - والقوم يصلون في المسجد فقلت: ما يمنعك أن تصلي مع الناس؟ قال: قد صليت وأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» فكيف يصح عن ابن عمر - وهو راوي هذا الحديث - أن يعيد الصلاة وحده، بعد أن يصليها في جماعة؟

ومنها: مخالفته لما رواه مالك وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا صلى مع الإمام، صلى أربعاً. وإذا صلى وحده، صلى ركعتين، وروى مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه أقام بمكة عشر ليال، يقصر الصلاة، إلا أن يصليها مع الإمام، فيصليها بصلاته، فهاتان الروايتان المرويتان بأصح إسناد، تصرحان بأن ابن عمر كان في سفره يصلي ركعتين وحده، أخذ بسنة السفر، وإذا صلى خلف إمام مقيم أتم عليه عملاً بواجب الاقتداء.

ومنها: مخالفته لما رواه عبد الرزاق عن معمر والشوري قال سليمان التيمي عن أبي مجلز قال: قلت لابن عمر: أدركت ركعة من صلاة المقيمين وأنا مسافر؟ قال: صلى بصلاتهم فهذه فتوى ابن عمر بإسناد صحيح تفيد إتمام المسافر، خلف إمامه المقيم.

١٠ - الحكم الشرعي كالجواز مثلاً ، يكفي لإثباته دليل واحد ، ولا يشترط فيه تعدد الأدلة ، باتفاق الأصوليين والفقهاء ، وقد كان يكفي لجواز الإتمام : أنه الأصل ، والتقصير طارئ عليه لعذر السفر ، لكنني نوعت الأدلة ، من القرآن الكريم ، وقول النبي ﷺ وفعله تقوية واستظهاراً .

١١ - إتمام المسافر خلف إمامه المتم واجب لأدلة متعددة :  
منها حديث : «إنما جعل الإمام ليؤتم به» وهو حديث متواتر .  
كما بينته في الرأي القويم

ومنها : قول موسى بن سلمة لابن عباس : إذا كنا معكم صلينا أربعاً : وإذا رجعنا إلى رحالنا ، صلينا ركعتين ؟ وجواب ابن عباس له : تلك سنة أبي القاسم ﷺ ، أي تلك التفرقة بين صلاة المسافر في الجماعة ، فيتم ، وبين صلاته وحده فيقصر ، سنة النبي ﷺ .

ومنها : الإجماع السكوتي لأن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر أفتوا بمتابعة المسافر لإمامه المقيم : ولم يخالفهم أحد من الصحابة ، بل فعل سلمان وجماعة من الصحابة على وفق تلك الفتوى ، حيث ائتموا خلف إمام وهم جميعاً مسافرون .

ومنها : إذا اقتدى مسافر يمت ، فقد ربط صلاته بصلاته ، فوجب عليه الإتمام كما لو نوى الإقامة في الصلاة .

ومنها : القاعدة الأصولية التي تقول : إذا اجتمع وصف لازم ، وآخر طارئ ، نيط الحكم باللازم ، لأنه ألصق بالحقيقة وأنسب ،

ووصف المؤتم، لأزم للمأموم في حال حضره وسفره، فوجب عليه اتباع إمامه، في كلا الحالين، وألغى وصف السفر، لأنه طارئ. ومنها: أن متابعة الإمام واجبة، والتقصير مندوب، لزم الإتمام تقديماً للواجب على المندوب.

١٢ - أن قصر مسافر، خلف إمامه المتم، فصلاته باطلة، باتفاق الفريقين، من يقول بوجوب التقصير في السفر، كالحنفية، ومن وافقهم ومن يقول بندبه، كالمالكية والشافعية ومن وافقهم، ولم يقل بصحتها إلا إسحق بن راهويه وابن حزم، ولا دليل لهما، فقولهما في غاية الشذوذ أضح مع هذا أن يزعم زاعم: أن المسافر إذا أتم مع إمامه المتم، أتى بمنكر عظيم؟! سبحانك - ربنا - هذا بهتان عظيم! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١٣ - قال الله تعالى في صوم رمضان ﴿ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ وهذا الأسلوب يقتضي وجوب الإفطار على المسافر. بقاعدة أصولية، هي أن وقوع المصدر في جواب الشرط يفيد الوجوب، وقد بينت هذه القاعدة في خواطر دينية.

وقال النبي ﷺ، «ليس من البر الصيام في السفر».

وأخذ بهذا داود الظاهري وابن حزم، والإمامية، فقالوا: لا يصح الصوم في السفر، ولا يجزي، ونقل هذا القول عن عمر وابنه وأبي هريرة، وجماعة من التابعين، لكن ذهب عامة العلماء من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب إلى جواز الصوم للمسافر



وصحته، وأجابوا عن الآية بأن فيها حذفاً، والتقدير ومن كان مريضاً أو على سفر وأفطر فعدة الآية.

وعن الحديث بأنه وارد فيمن شق عليه السفر، وأجهده، فيكون خاصاً بهذه الحالة، لأن النبي ﷺ صام في رمضان، وهو مسافر، وأجاز للمسافر أن يصوم.

وقال الله تعالى في الصلاة في السفر ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا﴾ وهذه الصيغة تفيد التخيير، وحيث كان التقصير في السفر مع الخوف خيراً فيه، فهو في السفر مع الأمن كذلك، بل أولى.

ولم يقل النبي ﷺ: ليس من البر إتمام الصلاة في السفر، بل صح عنه أنه أتم في السفر، وصح أنه سمى التقصير رخصة. كما سمى الفطر رخصة، وبهذا أخذ الجمهور.

فهاتان فريضتان، نزلت في كل منهما رخصة، حملها الجمهور على الندب، وحملت طائفة على الوجوب، وفرقت طائفة فأوجبت رخصة الصلاة، وأجازت رخصة الصيام، ولهذه الطائفة نقول:

كيف يكون الفطر جائزاً ودليل وجوبه أقوى وأظهر؟ ويكون التقصير واجباً، ودليل جوازه أوضح وأمتن؟ أليس هذا تفريقاً بين المتأولين؟ وتحكماً في الأدلة بالهوى؟! نسأل الله السلامة والعافية.

## أغلاط صاحب المنكر العظيم

وهي كثيرة أذكر منها ما يحضرني الآن :  
فمنها : ذلك الإشكال الذي بينت استحالة في جزء «التنصل  
والانفصال» .

ومنها تعليله خلق اللحية بتغيير خلق الله ، وبالتشبه بالنساء .  
ومنها تقليده للألباني في ذلك التعليل .

ومنها : قياسه خلق اللحية ، على التمييز ، وهو قياس باطل ،  
فقد فيه شرط القياس .

ومنها : تقليده للألباني في ذلك القياس .

ومنها : تحريمه للذهب على المرأة .

ومنها : تقليده للألباني في ذلك .

ومنها : زعمه أن الأمن من مكر الله كبيرة ، مع أنه لم يرد فيه  
وعيد ، ونسي قول الله تعالى ﴿ أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله إلا  
القوم الخاسرون ﴾ ولا أذكر الحديث لأنه لا يعرفه .

ومنها : إفتاؤه لمريض صائم : أن يبلع الدواء بدون ماء ولا

يكون مفطراً، مع أن الدواء يشتمل على مواد تتحلل في الأمعاء، كما يتحلل الطعام وإذا كان بعض الصحابة، يبلع البرد وهو صائم ويقول ليس بطعام ولا شراب، فهو اجتهد منه، خالفه فيه سعيد بن المسيب فقال: بل يطفىء الظمأ، ثم لو كان بلع الدواء، لا يفطر الصائم، لا رشد الله المريض إليه، من غير أن يرخص له في الإفطار، وما كان ربك نسياً.

ومنها: دعواه أن الهجر سنة، وما هو إلا بدعة شركية ابتدعتها آزر، حين قال لابنه ﴿أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك واهجرنك ملياً﴾.

ومنها: تشدده في حلق اللحية، إلى حد لعن الحالق، وإهماله للخضاب، مع أن النبي ﷺ أمر به، كما أمر بإعفاء اللحية، وعلمه بمخالفة اليهود، كما علل إعفاء اللحية، بمخالفة المشركين واليهود أبغض إلى الله منهم، لأنهم كفروا عناداً بعد علم، وجحدوا حسداً بعد برهان.

ومنها: لعنة حالق اللحية، قياساً على المتمصصة، والشارع لم يلعن الحالق، والقياس في اللعن ونحوه من العقوبات المعنوية، لا يجوز بل الأمر فيه موقوف على النص، ألا ترى أن الله تعالى، لعن قاطع الرحم ولم يلعن الزاني، ولعن النبي ﷺ من يتعامل بالربا، ولم يلعن الغاش في معاملته، ولعن المتمصصة، ولم يلعن الزانية، فالشارع وحده، يعلم من يستحق اللعن أو الغضب مثلاً، ومن لا يستحق، وهذا الأمر مغيب عنا، لا نعقل حكمته، حتى نقيس

عليه فإذا عللنا لعن المرابي بأنه يضر الناس ، ويأخذ ما لهم بغير حق ، وجدنا الغاش مثله لكن لم يلعنه الشارع ، وإذا عللنا لعن المتمصة بأنها غيرت خلقتها ، لأجل الرجال ، فمقتضى ذلك أن تكون الزانية أحق باللعن ، لكن لم يلعنها الشارع .  
ومنها غير ذلك ، مما لا استحضره .

له كل يوم سقطة في مسائل  
تعد من السدين القويم وتحسب  
فليس يخاف الله فيما يقوله  
وليس يراعي الحق إذ هو يكتب  
ولكن يريد أن يقال : شريفنا  
أجاب وأفتى ، نعم ما قال مذهب  
ويحرص أن يلقي قبولاً لرأيه  
من الناس حرصاً بالغاً وبرغباً<sup>(١)</sup>  
ويكره جداً أن يقال لرأيه  
خطأ<sup>(٢)</sup> فيعلوه اكتئاب ويغضب  
وليس لنا شخص صواب كلامه  
بلا خطأ إلا النبي المقرب

---

(١) بتشديد الغين المكسورة . أي يرغب الناس في العمل برأيه تلوثة بالخلف على أن ما  
قاله صواب ، وتارة يقسم على الشخص أن يعمل بقوله ، أو يهدده بالهجر إن لم  
يعمل به ، أو يقول له : اعمل به على رقبتني .

(٢) خطأ كسحاب .

## خاتمة

### فيها مسائل

#### الأولى

بقي من أدلة وجوب إتمام المسافر خلف المقيم أربعة :

١ - حديث في صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار» .

في هذا الحديث وعيد شديد للمأموم الذي يسبق إمامه بشيء من أركان الصلاة والمسافر الذي يقصر خلف المقيم فيسلم قبل إمامه من ركعتين أولى بهذا الوعيد فيجب عليه أن يتم الصلاة مع إمامه المقيم لثلاث يقع تحت طائلة الوعيد المذكور .

٢ - من الموطأ عن أبي هريرة قال : الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام فإنما ناصيته بيد شيطان .

هذا الحديث مرفوع حكماً لأنه ليس للرأي فيه بحال ولا دخل للإجتihad فيه وهو يفيد أن المأموم الذي يسبق إمامه بشيء من أركان الصلاة يفعل ذلك بإرشاد الشيطان وتحريكه والمسافر الذي يسلم من ركعتين قبل إمامه يصدق عليه أن ناصيته بيد شيطان فيجب عليه أن يتم مع إمامه لثلاث تبطل صلاته بكون الشيطان يحركه فيها .

٣ - ثبت من الحديث الصحيح عن الطبراني وغيره أن مخالفة المأموم لإمامه من أفعال الصلاة كانت جائزة من أوائل الهجرة فكان الرجل إذا أتى والنبي ﷺ يصلي بالصحابة يسأل أحد المأمومين بإشارة يده كم صلى؟ فيجيبه المأموم بإشارة يده أنه صلى ركعتين أو ثلاثاً فيصلي المسبق ما فاتته ثم يدخل مع النبي ﷺ من بقية صلاته فقال معاذ بن جبل رضي الله عنه لا أجد النبي ﷺ على حالة إلا دخلت معه فيها فإذا سلم أتيت بما فاتني فقال النبي ﷺ : «قد سن لكم معاذ فافعلوا مثل ما فعل أو فاقتدوا به» .

فهذا الحديث نسخ جواز المخالفة السابعة وأصبحت متابعة المأموم لإمامه واجبة والمسافر الذي يسلم قبل إمامه المتم خالف إمامه فعمل بحكم منسوخ والعمل بالحكم المنسوخ باطل فصلاته باطلة كما لو استقبل المصلي بيت القدس .

٤ - بعد فتح مكة جاءت وفود العرب إلى النبي ﷺ أفواجا لإعلان إسلامها وتعلم أحكام الدين فكانوا يتمون معه الصلاة ولم يقل لهم اقصروا كما قال لأهل مكة في حجة الوداع «أتموا فإنها قوم سفر» ولو قال لهم اقصروا لنقله إلينا الصحابة الذين نقلوا أحاديث الاستنجاء والسواك ونحو ذلك بل هنا أم لأنه يتعلق بالصلاة التي هي من أهم أركان الدين بعد الشهادتين، فنحن نجزم بأنهم كانوا يتمون الصلاة مع النبي ﷺ لأن مخالفة المأموم لإمامه نسخت بحديث معاذ السابق .

## الثانية

قال ابن أبي شيبه من المصنف:

(من المسافر إن شاء صلى ركعتين وإن شاء أربعاً): وصدر الباب بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يتم الصلاة في السفر ويقصر ويصوم ويفطر ويؤخر الظهر ويعجل العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء، وهو حديث صحيح كما قال الدارقطني ثم روى ابن أبي شيبه بعد هذا الحديث الآثار الآتية:

فروى عن أبي نجيع المكي قال: اصطحب أصحاب النبي ﷺ من السفر فكان بعضهم يتم وبعضهم يقصر، وبعضهم يصوم وبعضهم يفطر فلا يعيب هؤلاء على هؤلاء ولا هؤلاء على هؤلاء وروى عن أبي قلابه قال: إن صليت في السفر ركعتين فالسنة وإن صليت أربعاً فالسنة. وروى عن بسطام بن أسلم قال:

سألت عطاء عن قصر الصلاة في السفر؟ قال: إن قصرت فرخصت وإن شئت أتممت. وروى عن ميمون بن مهران: أنه سأل سعيد بن المسيب عن الصلاة في السفر؟ فقال: إن شئت ركعتين وإن شئت فأربع.

## الثالثة

أعلن أخى السيد أحمد رجوعه عن القول بوجوب قصر المسافر خلف الإمام المتم ورأى أن حديث ابن عباس من صحيح مسلم صريح من وجوب إتمام المسافر مع إمامه المتم فقد سأل موسى بن

تسلمة إذا صلينا معكم صلينا أربعاً وإذا صلينا في رحالنا صلينا  
ركعتين فأجابه ابن عباس تلك سنة أبي القاسم .

فكان إعلانه الرجوع إلى هذا الحديث إنصافاً محموداً ولكن  
بعض تلامذته لم يرجع إليه واستمر على القول بوجوب قصر  
المسافر خلف إمامه المتم وهو خطأ محض لا دليل يؤيده ولا حجة  
تسنده اللهم إلا التعصب للرأس هداه الله .

### الرابعة

اختلف في المسافة التي يصح فيها القصر على أقوال ، كثير منها  
شاذ مردود . لأنها يفتح باب التساهل في الصلاة والصيام كالذي  
يقصر الصلاة إذا ذهب إلى المطار لتوديع مسافر وفي الخروج للنزهة  
بظاهر البلد ، مع أننا نعلم أن مولانا الإمام الوالد رضي الله عنه  
كان يدرس صحيح البخاري بالجامع الأعظم بطنجة ، وكان  
الأخوان الصديقيون بأصلية يصلون الصبح ويركبون دوابهم  
فيصلون طنجة من الساعة الحادية عشرة ويحضرون درسه  
ويصلون الظهر معاً ويعودون إلى بلدهم فيصلون قبل المغرب بمدة  
وكان أحياناً يذهب إلى سيدي قاسم للنزهة فيعلمون بأصيلاً  
فيذهبون إليه ويقضون معه اليوم هناك ثم يعدون إلى بلدهم .

والحكمة من شرعية القصر والفطر من السفر هي المشقة أو  
مظنتها ، والسفر القصير كالسفر إلى أصيلا ، أو المطار أو النزهة لا



مظنة فيه للمشقة أصلاً، فالترخص فيه بالقصر ونحوه تساهل كبير بل تلاعب بالنصوص وإبطال العبادة ونحن نعلم أن الله تعالى حين أطلق لفظ السفر من الآية لم يرد هذا السفر القصير الذي يراد للترويح والنزهة وإنما أراد السفر الشاق الذي يحتاج صاحبه إلى النزهة فالآية التي أطلقت السفر هي من قبيل العامل مخصوص والذين أخذوها على عمومها لم يفهموا معنى الرخصة ولا حكمتها فلا بأس علينا إذا خالفناهم في اجتهداهم المخطيء.

ونرى السفر الذي يصح فيه الترخص بالقصر ونحوه هو السفر الذي لا يقدر صاحبه أن يعود إلى بلده في اليوم الذي سافر فيه وهي مسافة ٦٠ كيلو متر فإن من سافر هذه المسافة ماشياً على أرجله أو ركباً دابة لا يمكن أن يرجع في نفس اليوم إلى بلده فيصبح له القصر والفطر وغير ذلك من الترخص، أما أقل من هذه المسافة فالترخص فيها تساهل وتلاعب والله تعالى أعلم.

المسألة الخامسة القصر رخصة بلا شك، ولو قيل بوجوبه. والرخصة لا تستمر، لأنها لو استمرت، صارت حكماً أصلياً. والمفروض في الرخصة أنها حكم عارض، هذا خلف.

إذن فالقصر له نهاية، ومتى ينتهي؟

صح أن النبي ﷺ مكث في غزوة تبوك ثمانية عشر يوماً يقصر الصلاة.

وصح عنه ﷺ ذلك في حجة الوداع.

وحيث أن القصر على خلاف الأصل ، لعذر السفر ، فالمسافر إذا زاد على هذه المدة ، وجب عليه الرجوع إلى الأصل ، وهو إتمام الصلاة .

نعم لو سافر شخص لقضاء مصلحة لا يطول أمدها في تقديره فإنه يقصر ما دام ينتظرها ، لأنه لا ينوي إقامة .

وهذا محمل ما روي عن ابن عمر : أنه مكث في أذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة ، لأنه كان في جيش ، وحبسهم مطر غزير ، والجيش لا يقيم بمكان إلا بمقدار الراحة أياماً قلائل ، وهم لا يعرفون جو أذربيجان ، ولا مقدار ما يستمر المطر فيها ، فمكثوا مكرهين ينتظرون الصحو بين لحظة وأخرى ، فلهذا أقصر ابن عمر .

أما أن يسافر الشخص إلى بلد يريد الإقامة فيه ، لعمل أو غيره . فيجب عليه الإتمام بلا نزاع ، ولو قصر فصلاته باطلة ، ألا ترى أن النبي ﷺ حين وصل إلى المدينة مهاجراً قاصداً الإقامة فيها ألغى حكم السفر فصلى الجمعة قبل أن يستقر بها ، مع أنه ما صلى الجمعة في سفر قط ، وقال : لا جمعة على مسافر ، وأمر المهاجرين الذين سبقوه إلى المدينة بإقامة الجمعة لأنهم صاروا مقيمين ، وهذا واضح جداً وبالله التوفيق .

